السيرافي الاجود ان يقال انما نصب ههنا الثاني ضرورة
حيث لم يكن الاضافة اليه ولا يجوز بدون هذه الضرورة
وقال الاندلسي ردا على جواب الحذف لا يستقيم
المعنى ذكره في مثل هذا لان زيدا امس تاما لامتناع الا
انفصال وقال الرضي يمكن ان يرتكب جواز ذلك مع القرينة
وان كان قليلا كما يجيء في افعال القلوب ويضعف مذهب
السيرافي قولهم هذا ضارب زيد امس وعمرا اذ لا اضطرار
ههنا الى نصب عمرو لان حمل التابع على اعراب المتبوع
الظ اولى وباللام اي بسبب دخول اللام الموصولة
دون المعرفة على اسم الفاعل يستوي الجميع اي جميع
الازمنة لكونه ح فعلا حقيقة ومعنى وكذا المبالغة لانها وزانها
العاملة ثلثة مفعال وفعول وفعال وزاد سيبويه فعيلا
وفعيلا ان اراد اوزان المبالغة كذي اللام في استواء
الجميع لم يستقم في المعطوفات واذا اراد انها كاسم الفاعل
في العمل والاشتراط يرد عليه انهم صرحوا بانه لا يشترط معنى
الحال والاستقبال في المبالغة ثم ان هذا عند البصرية وقال
الكوفية لا يعمل المبالغة لفوات المشابهة بتغيير الصيغة وان
جاء بعدها منصوب فبفعل مقدر عندهم واجاب البصرية بان
المبالغة جابرة لما فات من المشابهة اللفظية ورد بان المبالغة
كالزيادة التفضيلية يجعل الاسم بعيدا من مشابهة الفعل فكيف
يكون جابرا ويمكن ان يدفع بان الاصل في افعل التفضيل
الزيادة على الغير فملاحظة الغير هي التي بعدته من المشابهة
واما مجرد الزيادة والمبالغة في الحدث فمقرب لكونه بمنزلة
التجدد

التجدد
اي هو كاسم المفعول الفاعل في العمل
والاشتراط والمثنى والمجموع صحيحا او مكسرا من اسم الفاعل
والمفعول كالمفرد من اسم الفاعل في العمل والاشتراط والمثنى
والصحيح ظ لبقاء صيغة المفرد واما المكسر فلكونه فرع الواحد
وجاز حذف النون من مثناهما ومجموعهما بالعمل اي بسبب
عمل النصب على المفعولية معرفا اي داخلا عليه اللام الموصولة
لاستطالته فجاز الحذف للتخفيف فلا بد من القيدين المذكو رين
لعدم جواز الحذف عند انتفاء احدهما على ما صرحوا به
بالاسم الفاعل من حيث انها تثنى
وتجمع وتذكر وتؤنث تعمل كفعلها بل تزيد عليه لانها تنصب
عند البصرية لا فعلها من غير اشتراط زمان لكونها
بمعنى الثبوت لا الحدوث المقتضي لو اعتمدت على
سبق وهي اي الصفة المشبهة ملابسة باللام
المعرفة لا الموصولة ومجردة عنها انفصال حقيقي والمعمول
اي معمول الصفة المشبهة الظ لا المضمر ملابس باللام او
مضاف الى الضمير بلا واسطة او بها لا من مطلق المضاف
او مجرد عنهما فيدخل نحو الحسن وجه غلامه في المجرد لا المضاف
فالانفصال ايضا حقيقي لا لمنع الخلو كما توهم فيضرب
الاثنين في الثلاثة يصير ستا وهو اي معمولها في
هذه الاقسام الستة في المعمول مرفوع بالفاعلية
او منصوب على التشبيه بالمفعول في المعمول المعرفة عند
البصرية لانهم لا يجوزون التمييز وعلى التمييز عند الكوفية

[illegible] اباه و على التمييز